



خطاب السيد الوزير

الندوة رفيعة المستوى المنظمة من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة
والتنمية الاجتماعية

نحو حكومات دامجية ومنفتحة : تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان
والمجالس المنتخبة

السيدة الوزيرة ،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيدة الوزيرة المحترمة، على دعوتها الكريمة لحضور أشغال هذه الندوة رفيعة المستوى المنظمة بمناسبة إعطاء الانطلاقة الرسمية لمشروع "نحو حكومات دامجة ومنفتحة : تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة".

انوه بهذا المشروع المتميز، وأقف على أهميته البالغة وراهنيته الكبرى في الظرفية الحالية التي تعرف فيها دول المينا ومنها المملكة المغربية، تحولا ديمقراطيا وتطورا مؤسساتيا وسياسيا بهدف تعزيز التنمية الشاملة والحكامة العامة المسؤولة.

وأغتنمها فرصة كذلك، لأعبر من خلالها عن تقديري للمساعي الحميدة والمبادرات التنسيقية لجميع الشركاء، لبلورة هذا المشروع الطموح، الذي من شأنه توطيد أسس ومقومات بلادنا للانضمام إلى الشراكة الدولية من أجل الحكومة المنفتحة (OGP).

حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من تمثيلية عادلة بمراكز المسؤولية في المجال السياسي والإداري، يكتسيان أهمية خاصة في ظل هذه التحولات والتطورات.

فتقلص الفوارق بين الرجال والنساء وضمان وضعية كريمة للمرأة وتعزيز تواجدها في مختلف المجالات، من خلال اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، مسؤولية جماعية يتعين أن تتضافر كل الجهود من أجلها وتتطلب عملا متواصلا في نطاق بناء مجتمع الإنصاف والتضامن.

ولا تزال المملكة المغربية، تبذل جهودا دؤوبة من طرف جميع مكونات المجتمع، بما فيه المجتمع المدني والحركات النسائية، المدعومة بإرادة سياسية واضحة، ترمي إلى تحقيق مشروع مجتمعي ديمقراطي مبني على المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين من نساء ورجال تجسيدا للقيم الإسلامية المبنية على التسامح والانفتاح وكذا على القيم الإنسانية المتعارف عليها عالميا.

وجدير بنا في هذا الصدد، أن نستلهم المقاصد السامية لخطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره في مختلف المناسبات التي تروم إرساء مبدأ المساواة والإنصاف وجعله واقعا عمليا وفعليا.

هذه المقاصد، التي كرسها تعديل دستور 2011 والذي جسد منعطفًا حاسمًا في بلورة حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين ومحاربة جميع أشكال التمييز إلى جانب خلق المؤسسات وهيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والهيئات المتخصصة ذات البعد الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة

وعيا منها بالمكانة التي تحتلها مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين ، التي تعززت في بلادنا مع بزوغ العهد الجديد ، فقد سارعت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ، في نطاق جهودها من أجل تثمين الموارد البشرية وتطوير منظومة تدبيرها بالإدارات العمومية ، إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة ، وهو اهتمام لا يقف اليوم عند حدود التحسيس بالجوانب التي تهم الواقع العملي للمرأة داخل الإدارة العمومية ، بل يتعداه إلى الانخراط الفعلي في مسلسل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وهو ما نهىء له حالياً كل أشكال الدعم وأسباب النجاح.

وفي هذا المجال، فقد عملنا على اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة في القطاعات العمومية ولا سيما التدابير المرتبطة بالتوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، ودعم مكانة النساء بمراكز القرار والمسؤولية في الوظيفة العمومية.

كما عملنا على إحداث مرصد لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية سيوفر المعطيات والإحصائيات والدراسات التي ستمكننا من صياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية، وبالتبعية بمختلف المجالس المحلية والجهوية والوطنية.

لقد عبرت اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة على ضرورة «تعزيز الإجراءات الإدارية لصالح مشاركة النساء في تدبير الشؤون الجهوية والمحلية وذلك بواسطة مقتضى دستوري يسمح للمشروع بتشجيع ولوج وظائف الانتداب الانتخابي بالتساوي بين الرجال والنساء». كما أن الفصل 31 من الدستور أكد عن الالتزام بسعي «الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق».

ولا تقف أهمية التمثيلية النسائية على مستوى المجالس الجهوية المنتخبة وهياكلها المسيرة، بل تتجاوز ذلك إلى مجلس المستشارين على أساس أن «ثلاثة أخماس أعضاء مجلس المستشارين يمثلون الجماعات الترابية يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات»، كما ينص على ذلك الفصل 63 من الدستور.

ومن المؤكد أن المشاركة السياسية للنساء لا تنحصر في الحياة الجهوية داخل المجالس المنتخبة وفق الدستور الجديد، الذي يفسح المجال وفقاً لمنطوق الفصل 139 منه، للمواطنات للمساهمة في إعداد برامج التنمية وتتبعها، ولتقديم عرائض وذلك انسجاماً مع منطوق الفصل 13 الذي ينص على أن التنظيم الجهوي (يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة).

حضرات السيدات والسادة،

في إطار تطلعنا إلى ترسيخ الحكامة الجيدة وإحكام آليات اشتغالها للارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية، عملنا على مستوى وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، على الانفتاح على تجارب دولية رائدة في مجال الشفافية في التدبير العمومي.

كما سهرنا على تثمين جهود بلادنا في مجال الحكامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وكذا إمكانية تقييم هذه الجهود على ضوء منظومة معايير دولية وفي إطار التزامات واضحة.

وفي هذا الإطار، وبتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيئات أخرى، ننكب على إحداث شبكة جهوية للتشاور مكلفة بمقاربة النوع على مستوى عدة دول اذكر منها الأردن ومصر وتونس.

ولا تفوتني الإشارة إلى مشروع الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الذي سيمكن بلادنا من الاستفادة من آليات التعاون في مجال الحكامة وإعداد وتفعيل السياسات العمومية وكذا تبادل التجارب مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. والاستفادة من التجارب الناجحة في مختلف المجالات كالحكامة العمومية، والمالية العمومية، ومقاربة النوع.

حضرات السيدات والسادة،

إنني على يقين أن هذا المشروع سيساهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وسد الفجوة بين الجنسين من خلال الإدماج الممنهج، في المقام الأول، لمقاربة النوع في السياسات العمومية والإستراتيجيات على المستوى الوطني والجهوي، تصورا وتفعيلا ومتابعة وتقييما.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر للسيدة الوزيرة ولكل الشخصيات الحاضرة، وباسمكم جميعاً أثنى جهود كل المساهمين في هذا المشروع الذي يشكل آلية كفيلة بتمكيننا من بناء مؤسسات قادرة وفاعلة لخلق تلك الأرضية الضامنة للاستقرار والأمن والخير والنماء.

وأتمنى لكم كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.